

سلسلة السادة الغمارية

تأليف

جمال الدين أبى اليسر

عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغمارى

عفا الله عنه آمين



ت: ٥٩٠٥٩٠٩ - ٥١٤٧٥٨٠

المكتبة التخصصية للرد على الوهاية

الباحث عن علل الطعن في الحارث

تأليف

جمال الدين أبي اليسر
عبد العزيز بن محمد بن الصديق
عفا الله عنه آمين

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مكتبة الفاهرة

ت: ٥٩٠٥٩٠٩

القاهرة

حقوق الطبع والنشر والتوزيع والنقل والترجمة خاصة

بمكتبة القاهرة

على يوسف سليمان وأولاده

الرئيسي: ١٢ ش الصناديقية بالأزهر

٥٩٠٥٩٠٩

الفرعي: ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

٥١٤٧٥٨٠

ص.ب ٩٤٦ العتبة

القاهرة - الأزهر

جمهورية مصر العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد نبيه الأمين. وعلى آله وصحبه المهتدين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن علم الجرح والتعديل الذى به يعرف صحيح الحديث من موضوعه، ومقبوله من مردوده، واجب معرفته على كل من يريد السلامة فى دينه، ويحب أن يأخذ احتياظه فى عمله الذى يتعبد به، ويتقرب به إلى مولاه، لأننا رأينا أقواماً بل أئمة أجلة كانوا عن هذا العلم بمعزل فوقعوا فى مهاوى، واتبعوا من الأقوال الباطلة. والأحاديث الموضوعية. التى وضعها أحد رجلين إما جاهل بدينه أو فاجر غوى. ما صارت به كتبهم من بعدهم عبرة للناظرين. وأضحوة للمجتهدين الناقدين. والسبب فى هذا كله جهلهم بعلم الحديث الذى ينقسم إلى قسمين. بحث فى المتن، وبحث فى الإسناد. والثانى أهم القسمين وأعظم الركنين، إذ به يتوصل إلى الغرض من علم الحديث، ويرتقى إلى معرفة ما يصلح للاستدلال وما هو ساقط من متون الأحاديث. ولهذا أجاز العلماء المجتهدون أهل النظر والدليل بيان حال الرواة من جرح وتعديل، مع ما فى ذلك من الخطر العظيم الذى يشرف بصاحبه على النار. لأن حفظ الشريعة من تلاعب المارقين. وتزوير الملحدين لا يتم إلا بذلك. ولا يدفع شرهم عنها إلا بمعرفة ما هنالك. ومع ذلك فلم يتركوا الجبل على الغارب، ولا أطلقوا للقاتل العنان، بل أباحوا من ذلك ما تدعو إليه الضرورة، لأن أعراض العباد محظورة. والوقوع فيهم بالطعن والتجريح كبيرة غير مغفورة. لما ورد فى ذلك من الآيات والأحاديث وهى كثيرة غير محصورة. فالمؤمنون المهتدون تحققوا خطورة الأمر وصعوبته، فكانوا من ذلك على أشد الحذر والاحتياط، حتى إن منهم من كان يطعن فى الراوى الكذاب الذى لاح كذبه وظهر وضعه، بالعبارات التى لا تدل على المراد. ولو لا تصريحه بأن قوله فى فلان كذا، يدل على كذا، لما فهم -على

مقتضى قواعد المصطلح - أنه يريد الطعن بالكذب، وكل ذلك مخافة الوقوع في المحذور. وقوم آخرون من ذوى الأعراض الفاسدة. والمقاصد الخبيثة، الذين لم يجعل الله في قلوبهم خوفاً منه، ولا رهبة من عقابه، وجدوا في هذا العلم فرصة طيبة لبث نفثات سمومهم وإفراغ جام غضبهم على أهل الدين والإيمان وأشياعهم. فاتخذوا أغراض المسلمين هدفاً لأغراضهم الفاسدة، متقمصين بستار الدفاع عن السنة، عن طريق جرح الرواة، فأكثروا بذلك الفساد. ونالوا بلسانهم الخبيث البذى كثيراً من صالحى العباد، حتى أوقعوا فى كثير من الناس الشك فيهم فاحترسوا منهم كاحتراسهم من كذاب أفاك وصار كل من يأتى بعدهم يأخذ قولهم مسلماً لأنه صدر من أهل الفن الذابين عن الدين، وما درى المسكين أن تلك نفثة سامة من حية رقطاء فى قطعة من الخلواء. إذا لم يختبرها أو يخبره أحد العارفين بها المطلعين عليها لوقع بسبب استعمالها صريعاً فى الحين، من غير أن يجد من يعالجه ويخرج منه السم الدفين، ولم أر أحداً دخل إلى هذا الميدان مجرداً عن الإيمان. وأجلب على عدول الرواة بخيله ورجله، فأكثر فيهم الطعن والجرح والقذف والسب من غير ذنب اقترفوه ولا جريرة ارتكبوها، إلا حبهم لمولى المؤمنين، وزوج سيدة نساء العالمين ووالد سيدى شباب أهل الجنة، الإمام على بن أبى طالب عليه الصلاة والسلام، وأولاده وعترته، رضوان الله عليهم. مثل النواصب كلاب النار وأشياع الطاغية ابن الوزغ وابن أكلة الأكباد، فإن هذه الطائفة الباغية، بعالمها وجاهلها لم تأل جهداً فى الطعن فى أئمة المسلمين العدول الثقات الذين لا يساوى طاغيتهم شعرة من أحدهم. والنيل منهم والتحذير من أحاديثهم باسم الدفاع عن السنة وهم كاذبون أفاكون مجرمون، ما حملهم على الطعن فيهم إلا بغض الإمام وعترته كما قلنا. وقد استفحل شرهم. وراجت على العقول والأفكار بهرجتهم، حتى صار العالم التحريز ينقل كلام أحدهم فى إمام من أئمة المسلمين معتقداً صحته، مستدلاً به ومحتجاً على خصمه بطعنه، بل وصل الأمر فى الخطورة إلى أن صار الشيعى ضعيفاً مطلقاً، والناصبى ثقة غالباً. فانظر رعاك الله كيف أحكم القوم عملهم وأتقنوا دس سمهم بين الناس، وأعانهم على ذلك صولة الحكم، وإذا تعجبت مرة من ناصبى يتكلم فى إمام من أئمة المسلمين، فاعجب ألف مرة من

مسلم ترى فيه الخير وتعتقد فيه الصلاح والديانة يتبع هؤلاء الكلاب ويجرى مع أهوائهم حيثما جرت، فيحمل على الشيعة المسكين حملة شعواء، ويضعه في صفوف المبتدعة الكفار، ثم إذا جاء الناصبي الخبيث الذى جاء النص بنفاقه - والله يعلم إن المنافقين لكاذبون - تجده يدافع عنه وينافح ويلتمس الأعذار، ويشرح البدعة المكفرة وغير المكفرة، أليس من العجب بل من الكفر والضلال والعقوق أن يكون عكرمة البربرى وحريز بن عثمان وعمران بن حطان الملعون . من رجال الصحيح ويكون أئمة البيت النبوى مثل جعفر الصادق والحسن بن زيد عليهما السلام من الضعفاء المتروكين!!! اللهم غفرا . والله إن القلب ليتفطر من هذا الصنيع، والقلم يريد أن يقول ويكتب ما يرى فيه بعض ما يبرد الغليل، ولكن يضيق صدرى ولا ينطلق لسانى، وإلى الله ترجع الأمور. وأفكر وأفكر ثم أقول إن التابع له حكم المتبوع وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم «إن أهل بيتى اختارهم الله للآخرة ولم يختارهم للدنيا . وإنهم سيلقون تشريداً وتطريداً وبلاء شديداً» أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم، وصدق الرسول فإن أهل بيته ومعهم أتباعهم لقوا تشريداً وتطريداً حتى من الكتب التى يزعم أصحابها أنهم اقتصروا فيها على الصحيح!! ومعاذ الله أن يكون الكتاب الذى فيه حديث حريز بن عثمان وعمران بن حطان من الكتب المقتصرة على الصحيح، ولو أجمع على ذلك الجن كما أجمع عليه البشر. ومن رجع إلى ترجمة حريز بن عثمان يعرف ما نقول، ويتحقق أن حديث الملعون ينبغى أن يذكر فى الموضوعات لابن الجوزى ولكن هذا ما شاء الله .

فبسبب هذا صارت كتب الجرح ذات علل خفية وأغراض دنية، وسموم قتالة، لا يسلم منها إلا من نظر فيها بعين البحث والنقد والاعتراض، وتتبع الأقوال والكلمات حتى يعرف مخرجها وأسباب وضعها، ولا يركن إلى الأخذ مجرداً عن كل ما ذكرنا فإنه لا يأمن مع ذلك من الوقوع فى المهالك التى تقصم الظهر والعياذ بالله، وإذا وفقنا الله وهياً لنا الأسباب، لكتابة المؤلف الذى نريد وضعه فى هذا الباب، لرأيت العجب العجاب . ولما استجزت بعده أن تأخذ كلمة واحدة من تلك الكتب من غير بحث ونظر، صغيرة كانت أو كبيرة، لأن هذا العلم بعد أن كان يقصد لغاية شريفة، لا تحوم حوله الدسائس ولا يقرب إليه الدساسون المدسوسون،

صار بعد ذلك سلمًا لأهل الأهواء وطريقًا يتوصلون بها إلى الطعن في الأئمة وجرحهم وسبهم، مما شاء لهم ذوقهم الفاسد، فاختلط الضار بالنافع والسقيم بالشالم وافتزجا امتزاجًا لا يميزه إلا أهل النقد المنيرة بصائرهم. وهذا كتاب جمعته في مجلسين سميته:

المخور في عين من رد حديث الحارث الأعور

سيكون خير معين لك على فهم ما سطرته في هذه الأسطر، لأن الحارث هذا ممن نالته سهام النواصب بالطعن والجرح، لكونه من أتباع مولى المؤمنين عليه السلام، فحملوا ونقموا عليه وشتموه وسبوه، واستعان على ذلك شياطين علمائهم بجرح الشعبي له أولاً فطاروا بذلك كل مطار، ونادوا عليه بالكذب والبهتان وسوء الاعتقاد. وهو والله برىء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف ولكن داؤه وذنبه الموجبان له ذلك هو ما ذكرنا. وكان من حق هذا الكتيب أن يسمى:

الفتح الرباني في الدفاع عن الحارث الهمداني

لأنه مما فتح الله به على عبده في فترة وجيزة من غير أن أقف على كلام أحد في الدفاع عنه إلا ما كان من السيد محمد بن عقيل في (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) وهو مع ذلك لم يذكر في حقه كلمة واحدة مما ذكرته أنا، ولا عرج على ما عرجت عليه مطلقاً والله الحمد والمنة، ومن نظر كتابه علم ذلك، وله مع ذلك الفضل الجزيل في الدفاع عن آل البيت وأشياعهم جزاه الله خيراً وشكر سعيه.

وكان السبب في جمع هذه الورقات اليسيرة في الدفاع عن الحارث هو ما وقفت عليه في الموضوعات لابن الجوزي أثناء جمعي لكتاب (التبصرة في نقد التذكرة) في حديث «اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهى الجن عن صبيانكم» فإن ابن الجوزي أورده من طريق يحيى بن ميمون عن ميمون بن عطاء عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي به مرفوعاً، وأعله بيحيى بن ميمون والحارث فتعجبت من صنيع ابن الجوزي هذا أول الأمر جداً واستغربته لأمرين. أولهما: أن الحديث ألصقه يحيى بن ميمون لأنه كان كذاباً متروكاً، فادخال الحارث معه من

زيادات ابن الجوزى التى فيها ما فيها. ثانيها: أنه كان ينبغي - حيث لم يكف وجود يحيى بن ميمون الكذاب - أن يشرك معه ميمون بن عطاء المجهول الذى لا يعرف، لا الحارث الثقة الذى روى عنه الأئمة، والذى لا يحتمل مثل هذا. ثم بحثت وتدبرت فوجدت ذنب الحارث هو ما ذكرنا. لا روايته لحديث الحمام وإلا فمن هذا العلم صناعته لا يشك فى سند اجتماع فيه كذاب ومجهول ورجل مثل الحارث أن التهمة ملصقة بالكذاب والمجهول، لا بمثل الحارث، فهذا ما دعانى إلى تحرير هذه الوريقات القليلة الحجم، الكثيرة العلم، والله أسأل المعونة والثواب والقبول وهو حسبى ونعم الوكيل.

ثناء أئمة الجرح على الحارث

فصل أثنى على الحارث جماعة من أئمة الجرح. قال الدورى عن ابن معين: الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس. وقال عثمان الدارمى عن ابن معين: ثقة. وقال النسائى: ليس به بأس، وقال أشعث ابن سوار عن ابن سيرين: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة من بدأ بالحارث ثنى بعبيدة ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث. وقال على بن مجاهد عن أبى جناب الكلبي عن الشعبي: شهد عندى ثمانية من التابعين الخير فالخير. منهم سويد بن غفلة والحارث الهمداني حتى عد ثمانية أنهم سمعوا علياً يقول: فذكر خبراً. وقال ابن أبى داود: كان الحارث أفقه الناس وأحسب الناس وأفرض الناس تعلم الفرائض من على، وفى مسند أحمد عن وكيع عن أبيه قال حبيب بن أبى ثابت لأبى إسحق حين حدث عن الحارث عن على فى الوتر: يا أبا إسحق يسأوى حديثك هذا ملء مسجدك ذهباً، وقال ابن أبى خيثمة قيل ليحيى يحتج بالحارث فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه، وقال ابن شاهين فى الثقات: قال أحمد بن صالح المصرى: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن على، وأثنى عليه. وقال الذهبى فى الميزان: والنسائى مع تعنته فى الرجال قد احتج به وقوى أمره، وكان من أوعية العلم قال مرة بن خالد: أنبأنا مجمل بن سيرين قال كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتنى الحارث فلم أره، وكان يفضل عنهم وكان أحسنهم، ويختلف فى هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة وقال الحافظ المنذرى رحمه

الله في العرغيب: الحارث الهمداني من كبار علماء التابعين، ثم قال: واختلف فيه رأى ابن حبان فقال: كان الحارث غالباً في التشيع واهياً في الحديث، وأخرج له في صحيحه حديثه عن ابن مسعود في الربا، قال الحافظ في التهذيب: ولم أر ذلك لابن حبان وإنما خرج من طريق عمرو بن مرة عن الحارث بن عبد الله الكوفي عن ابن مسعود حديثاً، والحارث ابن عبد الله الكوفي هذا عند ابن حبان ثقة غير الحارث الأعور، كذا ذكر في الثقات وإن كان قوله هذا ليس بصواب: (قلت) إن كان ابن حبان نص على أنه غيره، فمسلم. وإلا فكونه مذكوراً في الثقات لا ينافي أن يكون كما قال المنذرى فابن حبان يذكر كثيراً رجالاً في الثقات ويضعفهم.

من طعن في الحارث من الأئمة

فصل وأما الذين تكلموا فيه من غير دليل ولا برهان فأولهم الشعبي قال مسلم في مقدمة صحيحه: ثنا قتيبة ثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً، وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم إن الحارث اتهم وقال أبو معاوية عن محمد بن شعبة الضبي عن أبي إسحق زعم الحارث الأعور وكان كذاباً، وقال يوسف بن موسى عن جرير: كان الحارث زيفاً، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، وقال الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث. وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يتحدثان عنه غير أن يحيى حدثنا يوماً عن شعبة عن أبي إسحق عن الحارث يعني عن علي «لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر» فقال: هذا خطأ من شعبة حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث عن عبد الله، وهو الصواب. وقال أبو خيثمة: كان يحيى ابن معين يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحق سمعت الحارث، وقال الجوزجاني^(١) سألت علي بن المديني والحارث فقال: مثلك يسأل عن ذا؟! الحارث كذاب. وقال عثمان الدارمي بعد حكاية قول ابن معين: إنه ثقة، ليس يتابع ابن معين على هذا، وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ

(١) ناصي خبيث عدو ولا تقبل روايته في كل شئ من فضلاً عن أصحاب علي وهو عندنا كذاب وإن وثقه على عادتهم.

وقال ابن حبان كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث وهو الذي روى عن علي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا يفتحن على الإمام في الصلاة » أخبرناه علي بن أحمد بن الحسين بن سليمان بالفسطاط ثنا وهب بن حفص الحراني ثنا الفريابي ثنا يونس بن أبي إسحق عن أبي إسحق عن الحارث عن علي رضي الله عنه، قال الذهبي: وإنما هو قول علي، وأورد الذهبي في ترجمته: محمد بن يعقوب بن عباد عن محمد بن داود عن إسماعيل عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « أنين المريض تسبيح وصياحه تهليل ونومه على الفراش عبادة ونفسه صدقة وتقلبه جنباً لجنب قتال لعدوه ويكتب له من الحسنات مثل ما كان يعمل في صحته فيقوم وما عليه خطيئة » أخرجه البخاري في كتاب الضعفاء له .

فصل لا يهولنك ما سقناه هنا من كلمات الجرح الطعن في الحارث ولا يحملنك كثرتها على الاستهانة بالحارث واحتقاره وإنزاله في غير منزلة الثقات العدول الذين ينبغي أن يدخل حديثهم في الصحيح لا سيما وفي رجال الصحيح من قيل فيهم أكثر من هذا بحق من غير مبالغة في شيء منه، ومع ذلك - لوقوف النفوس مع العوائد والأحوال المحيطة بها والناشئة فيها - لم تجد بدا من قبولهم والإذعان لروايتهم والاعتراف بالصحة لحديثهم، مع أنهم وائم الحق فساق رنادقة، لا إسلام ولا إيمان فضلاً عن العدالة في الرواية وسنوقفك في الخاتمة على أمثلة من ذلك إن شاء الله .

الشعبي أول من فتح باب الكلام على الحارث

فصل أول من فتح باب الكلام في الحارث وطعن فيه بالكذب هو الشعبي كما قلنا، وقد عاقبه الله بمثل ذنبه فطعن فيه إبراهيم النخعي بالكذب كما قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم: وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني: حدثني الحارث وكان أحد الكذابين (قال) ابن عبد البر في جامع بيان العلم: حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن الفضل حدثنا محمد بن جرير حدثني زكريا بن يحيى حدثنا قاسم بن محمد بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش

قال ذكر إبراهيم النخعي عند الشعبي فقال: ذاك الأعور الذي يستفتيني بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: ذاك الكذاب لم يسمع من مسروق شيئاً، قال ابن عبد البر وذكر ابن أبي خيثمة هذا الخبر عن أبيه قال: كان هذا الحديث في كتاب أبي معاوية فسألنا عنه فأبى أن يحدثنا به. وقال ابن عبد البر: وذكر الحسن بن علي قال حدثنا نعيم بن حماد حدثنا معاوية عن الأعمش قال كنت عند الشعبي فذكروا إبراهيم، فقال: ذاك رجل يختلف إلينا ليلاً ويحدث نهاراً فأتيت إبراهيم فأخبرته فقال ذاك يحدث عن مسروق والله ما سمع منه شيئاً قط أهد وجرح إبراهيم للشعبي أعظم من جرح الشعبي له وللحارث الأعور لأنه في جرحه لإبراهيم لم يذكر شيئاً يستحق الطعن بسببه في رواية إبراهيم، وكذلك طعنه في الحارث فإنه لم يبين سبب جرحه ولم يفسره بل أطلقه وأجمله إجمالاً، وما كان هكذا فهو غير مقبول عند أئمة الحديث والأصول اتفاقاً (قلت) وما عوقب الشعبي إلا لتعديه وظلمه في تكذيبه للحارث من غير دليل ولا سبب يوجب ذلك، وإن كان ابن عبد البر صرح بسبب التكذيب في جامعة فقال: ولم يبين من الحارث كذب وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي وتفضيله له على غيره ومن ههنا والله أعلم كذبه الشعبي^(١) لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر، إلى أنه أول من أسلم أهد (قلت) وهذا سبب باطل لا يوجب جرحاً بالكذب فيه مطلقاً. وفيه غلو وإسراف في الحكم لا يرضاه ذودين لا مرين (الأول) أن حب علي بن أبي طالب عليه السلام من علامة الإيمان والدين فكيف يجعل علامة على الكذب (الثاني) أنه إن كذب الحارث بسبب تفضيله علياً على أبي بكر رضي الله عنهما فيجب أن يكذب أيضاً من هو أفضل من الشعبي وأعلم، ومن شهد الله بعد

(١) ومن هنا تعلم أن الشعبي دلس في تكذيبه لأنه أراد أنه كذاب في زعمه أن علياً أفضل من أبي بكر ولكنه أطلق ذلك فأوهم أنه كذاب على الإطلاق وليس الباعث للشعبي على تكذيبه ذلك فقط فإن الشعبي كان أولاً ينتمى إلى أهل البيت وينصرهم وخرج مع جماعة منهم على بنى أمية في موقعة عبد الرحمن بن الأشعث، فلما هزموا وجاء إلى الحجاج تائباً فعفا عنه الحجاج أظهر ولاءه لبنى أمية وكان كل من أراد إظهار الولاء لهم لا بد أن يظهر عداؤه لأهل البيت ولا سيما لمن حاربوا معاوية مع علي وكان منهم الحارث فاراد الشعبي التقرب لهم بذلك وهو السبب في الثناء عليه أو لا ثم تكذيبه ثانياً. أحمد الصديق.

التهم وفضلهم، وهم العدد الجم من الصحابة رضى الله عنهم الذين ذهبوا إلى تفضيل على عليه السلام على جميع الصحابة أبى بكر فمن بعده، منهم: سلمان الفارسى وأبو ذر. والمقداد. وخباب. وجابر. وزيد بن الأرقم. وأبو الطفيل عامر بن وائلة. وعمار بن ياسر. وأبى بن كعب وحذيفة وبريدة. وأبو أيوب الأنصارى. وسهل بن حنيف. وعثمان بن حنيف. وأبو الهيثم بن التيهان. وخزيمة بن ثابت. وقيس بن سعد والعباس بن عبد المطلب وبنو هاشم كافة وبنو المطلب كافة وآخرون لا يحصون كثرة، بل كل من قاتل مع على وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة كما هو معلوم. فهؤلاء كلهم قالوا بتقديم على عليه السلام على أبى بكر وعمر وعثمان، ومن قال بما يقول به مثل هؤلاء الأكابر من الصحابة رضى الله عنهم كيف يقال عنه إنه كذاب فيه ومختلق له؟! فالشعبى مخطئ جداً فى تجريحه للحارث من هذه الناحية ولعل ذلك لعدم اطلاعه^(١) على من سبق الحارث بذلك من الصحابة الكبار الذين لو عرفهم لما قال الشعبى ذلك مطلقاً. والحارث أخذ ذلك من هؤلاء الصحابة الذين كانوا ملازمين للإمام عليه السلام وكان هو ملازماً له معهم، فتعلم منهم وأخذ عنهم ما كانوا يعتقدونه فى الإمام عليه السلام، اتباعاً للنصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فى حقه.

خطأ قول الشعبى على الحارث

فصل وإذا قد تبين خطأ قول الشعبى فى الحارث وظهر عواره وتبين فساده، فخرج غيره له على نوعين: نوع يقتضى وضع حديثه لجرحه له بالكذب كما قال الشعبى وهذا مردود كالذى قبله لأن من كذبه لم يقم على ذلك دليلاً ولم يبين ما كذب فيه الحارث من الأحاديث بل أطلق القول كما أطلقه الشعبى. وهذا القسم لا يخرج عن كونه قال ذلك تقليداً للشعبى واتباعاً له، وقد علمت أن الشعبى كذبه من ناحية تفضيله علياً على الصحابة لا فى روايته، فتقليده فى ذلك واتباعه فى تكذيبه وتعميم ذلك فى روايته باطل كما هو ظاهر وبعد أن قررت هذا فى تكذيب الشعبى للحارث وكونه طعن فيه من جهة رأى والعقيدة لا من جهة

(١) لا. بل هو كان يعلم ذلك وكان أمر ذلك مشهوراً بين الصحابة والتابعين ولكن الخوف من بنى أمية وحب المصلحة.

الرواية وجدت مثل ذلك عن أحمد بن صالح المصري صريحاً قال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصري الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه. قيل له فقد قال الشعبي كان يكذب^(١) قال لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه. فقد وافقت هذا الإمام في قوله قبل أن أقف عليه والحمد لله (وقال) الذهبي في الميزان والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم (قلت) وهذا أيضاً تأويل فاسد لكلام الشعبي أوجبه عدم امعان النظر في قوله مع الجبن عن الإقدام على رد قوله في الحارث. وإلا فمثل الحارث وهو من هو في العلم والدين لا يقدم على الكذب في الحكايات وكلام الناس وهو يعلم عقوبة الكذب عند الله وأن لعنة الله تنزل على الكاذب. فهذا عذر أقبح من الذنب، وكلام الشعبي أخف من هذا، فالذهبي جرح الحارث في دينه مع شهادته له بأنه من كبار علماء التابعين وأنه من أوعية العلم لثلاث يرد كلام الشعبي فيه من أصله، مع أن الشعبي طعن فيه من جهة رأيه وعقيدته ومذهبه الذي ظن الشعبي خطأ أن الحارث أتى به من عنده، فلو تأمل الذهبي قليلاً لعلم المراد، ولما أقحم نفسه في تجريح الحارث في دينه ومروءته ليبقى كلام الشعبي محفوظاً غير مردود، على أنه لم تقم الدلائل على هذا وكان الشعبي كذبه من جهة الرواية لما تأخر ناوئيم الله عن رد جرحه الذي لم يفسره ولم يقم عليه الدليل فالأقوال من غير دليل دعاوى مجردة وأصحابها أذعياء ولو بلغوا

(١) وهذا يوجب طعناً في الشعبي وفي دينه ويثبت وقوعه في أعراض الأبرياء بضرب من التدليس فإنه لو قال: ذاك ضال أو مخطئ في رأيه لأدى رأيه واجتهاد فيه، وترك للناس رأيهم. أما قوله كذاب فإنه ترك من بعده يقلده ويرد كثيراً من الأحاديث الصحيحة بدون حجة والاعتماد على مثل كذب أبو السنابل لا يفيد في البراءة من تبعة هذا الإجماع العظيم، فقد نصوا على أن الحجازيين يقولون للخطا كذب وللمخطئ كذاب فهو اصطلاح خاص، وعليه نطق النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع فوارق أخرى يضيق المحل عن ذكرها فالشعبي مجروح بهذا لأنه اغتياب من جهة لا يقصد منها الدفاع عن السنة، وإفساد لحديث الحارث الذي قد انفرد بسنن وآثار تضيق بإثبات كذبه، ومن أجل هذا عوقب ورمى في الدنيا بالكذب مع أن ابن معين وأمثاله رموا بالكذب المثبات من الناس فما يجزأ أحد أن يرميهم بالكذب وإن كانوا مخطئين في بعضهم لكنه خطأ في اجتهاد ليس فيه تدليس كما فعل الشعبي فليوسع هذا البحث في محل يسع ذلك؟. أحمد الصديق.

فى الجلالة^(١) ما بلغوا. ويدل على قولنا فى كون الشعبى لم يكذبه فى روايته أنه روى عنه فلو كان عنده كذاباً فى الرواية لما روى عنه إذ لا فائدة فى الرواية عن كذاب، فتكذيبه له من جهة الرأى لا غير، ويزيد دلالة على ذلك ثناء الشعبى نفسه عليه، فقد قال على بن مجاهد عن أبى جناب الكلبي عن الشعبى: شهد عندى ثمانية من التابعين الخير فالخير، منهم سويد بن غفلة والحارث الهمداني، حتى عد ثمانية أنهم سمعوا علياً يقول. فذكر خيراً، فلم يبق بعد هذا قولاً منتقلاً فى الحارث، فإن الشعبى الذى فتح باب الطعن فيه أثنى عليه من جهة الرواية فقال: شهد عندى وذكر الحارث، ويدل على كون الطعن عليه من جهة الرأى قول ابن سعد فيه: كان له قول سوء وهو ضعيف فى رأيه (وأما النوع الثانى من الجرح فى الحارث فهو لا يقتضى الوضع ولا الكذب فى الحديث، وإنما يقتضى ضعف حديثه لا غير، وسنبين ما فى كل ذلك من الفساد فى الفصول الآتية إن شاء الله).

فصل ولم يستقر عملهم على هذا الجرح فى الحارث، الأمر الذى يدل على أنه لم يثبت لديهم دليل على دعواهم فى جرحه بالكذب. أو أنهم تبعوا فى ذلك من سبقهم من غير دليل ولا نظر، ثم تبين لهم فساد القول فرووا عنه وأخرجوا حديثه فى كتبهم حتى إن ابن حبان روى له فى صحيحه كما قال المنذرى، ولهذه الحقيقة المسكتة التى لا يمكن معها إلا التسليم بعدالة الحارث والوقوف فى صف من وثقه لعدم ثبوت دليل على الكذب، قال الذهبى فى الميزان: والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه فى الأبواب، وهذا الشعبى يكذبه ثم يروى عنه، والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته الخ، وهذا اعتذار من الذهبى فاسد كما قلنا سابقاً ولا وجه لكلام الشعبى إلا ما ذكرناه فلا تغفل عنه، وتأمل قول الذهبى: مع روايتهم لحديثه فى الأبواب. تجد أمراً آخر وهو أن حديث الحارث عندهم مما لا ينزل عن درجة الحسن الذى تثبت به الأحكام المستقلة، ولو كان ضعيفاً لما روى حديثه فى الأبواب التى تكون لإثبات المسائل والأحكام بأدلتها فتنبه لهذا فإنه ينفعك فى محل آخر، ومن هنا يتفرع أمر لطيف وعلم شريف ومسألة منيفة يعرفها

(١) اقرأ الوقائع التاريخية فى زمن معاوية وبنى أمية ينزل الشعبى فى ذهلك من الدرجة التى أثبتتها تراجم المقلدة ولا بد إلى درجة لا تقول معها إنه ذو جلالة فكذلك كنا ثم انزاح عنا الإشكال والحمد لله.

أهل الصناعة وإن كانت غير مقررة في كتب المصطلح، وهي: عدم مؤاخذه أصحاب المعاجم والمسانيد والشيخات بإيراد الموضوعات والواهيات، بخلاف من يجمع الكتاب على الأبواب فإنه غير معذور بل يلام أشد اللوم على عدم التحزير والانتخاب، ومن هنا أيضاً اشتد الإنكار على ابن الجوزي في الموضوعات، فتنبه لهذا أيضاً واحفظه ليزول عنك إشكال كبير. والحاصل أن روايتهم لحديث الحارث في الأبواب دليل على حجيته عندهم كما هو ظاهر، وكما يدل عليه - بعد تجريحهم له - اختلافهم في حديثه هل هو ضعيف أو حسن؟ فقد نقل الحافظ السيوطي في التدريب عن الذهبي في الموقظة أنه قال: أعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة اهـ وهذا الاختلاف في حديث الحارث مدفوع بروايتهم لحديثه في الأبواب، فصنيعهم يدل على أن العمل استقر على تحسين حديثه كما هو الحال في حديث عمرو بن شعيب وبهز بن حكيم، فإن حديث عمرو بن شعيب اختلفوا فيه بين القبول والرد ومع ذلك استقر عمل الكثير على قبوله والاحتجاج به، وكان ينبغي للذهبي أن يشير لهذا لئلا يوهم أن حديث عمرو بن شعيب من المتفق على حسنه مع أن الخلاف فيه أشهر من الخلاف في حديث الحارث. ثم إننا إذا تركنا هذا جانباً ورجعنا إلى القواعد المقررة نجد أن حديث الحارث أصح وأقوى من حديث عمرو بن شعيب وبهز وغيرهما بل نجد الحارث لا يقل درجة عن كثير من رجال الصحيح. لأننا ما دمنا لا نعتبر الجرح المبهم ولو بلغ ما بلغ، ولا نأخذ من الجارحين إلا ما بينوه وأقاموا الدليل عليه، فلا يضرنا بعد ذلك - أن يقال في الراوي كذاب أو وضاع - إذا كان صحيح الحديث ثقة لا سيما وفي رجل الصحيح من رمى بالكذب والوضع بل بالفسق وتحريف حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع ذلك روى حديثهم في الصحيح ولم يجد المدافعون الذابون عن الصحيح عذراً عن ذلك إلا بكون الجرح غير مفسر مع أنه مفسر في بعضهم تمام التفسير ومبين غاية البيان لا يبقى معه شك في ضعفه بل وفسقه كما ستقف على ذلك في الخاتمة إن شاء الله

تعالى ، وإذا اعتذروا عن أولئك يكون الجرح غير مفسر مع تجريحهم بالكذب والفسق فالاعتذار به عن الحارث أولى وأوفق وأليق وأحق لا سيما مع توثيق الأئمة له مثل يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وقبلهما الشعبي وبعدهم غيرهم بل قال ابن أبي خيثمة : قيل ليحيى يحتج بالحارث فقال ما زال المحدثون يقبلون خبره ، فهذا صريح في الاحتجاج بخبر الحارث وكون عمل أهل الحديث على قبوله ولا معنى لقبوله إلا العمل به والاحتجاج بمدلوله .

فصل بهذا ظهر لك أن حديث الحارث صحيح مقبول على رأى جماعة من أئمة الجرح وهو الذى يدل عليه عمل الجمهور حيث روى أحاديثه وأدخلها فى الأبواب . ولكن ربما تقول كيف يكون هذا مع تلك الأقوال التى ذكرتها فى جرح الحارث من كذب وغيره والتى تقتضى أن يكون حديثه ضعيفاً واهياً لا حسناً مقبولاً فضلاً عن أن يكون صحيحاً ، والجواب عن هذا واضح سهل وسببته فى الفصل الذى بعده .

الطعن فى الحارث وجرحه على نوعين

فصل قلنا سابقاً إن الطعن فى الحارث وجرحه على نوعين نوع يقتضى الوضع لتكذيبه ، ونوع يقتضى ضعف الحديث لا غير (أما) من جرحه بالكذب فقد بينا فى رد مقالة الشعبي فساده . والرد عليه هو الرد على من جاء بعده فإن الذى جرحه بالكذب بعد الشعبي لا يخرج عن حالتين لا ثالث لهما (الأولى) أن يكون قلد الشعبي فى جرحه له بالكذب واتبعه من غير أن يعلم مراد الشعبي فى تكذيبه ومن غير أن يعلم أن الشعبي نفسه أثنى عليه وروى عنه . ومثل هذا لا يحتاج إلى أن يلتفت إلى كلامه أو ينظر إليه بعين الاعتبار لأنه ما زاد على أن ردد كلام الشعبي وأعاد ذكره فالرد على الشعبي كاف فى الرد عليه (الثانية) أن يجرحه بالكذب استقلالاً لا اتباعاً ولا تقليداً ولكن من غير أن يبين فيما كذب فيه ولا ما اختلقه من الأحاديث وهذا أيضاً باطل لا يلتفت إليه لا تفاقهم على عدم قبول الجرح المبهم الذى لا يفسر سببه ولا يبين دليله فجميع ما قيل فى الحارث لا يخلو عن هذين الحالتين ، فما وجدنا فيه ولله الحمد جرحاً يؤثر فى عدالته ويوجب رد حديثه . وأشد ما قيل فيه قول الشعبي : إنه كذاب وقد علمت بطلانه . وكذلك

قول جرير كان الحارث زيفاً لا يفيد شيئاً لا بهامته فإنه يحتمل أن يريد به ما أراد الشعبي من تكذيبه في مسألة التفضيل ويحتمل زيفه في الرواية وكلا الأمرين باطل أما أولاً فلما علمت من فساد كلام الشعبي . وأما ثانياً فلعدم تفسير الجرح حتى نعرف الزيف عن دليل وبصيرة فرمما أفصح بالبيان فيكون غير مقبول (وأما) قول أبي بكر بن عياش لم يكن الحارث بأرضاهم فإن سلم فهو ظاهر فيما كان يذهب إليه من تفضيل على عليه السلام وهو مع ذلك جرح مبهم مردود كسابقه (وقول) الثوري كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث لا يضر مطلقاً ولا هو من الجرح في قبيل ولا في دبير، فعاصم بن ضمرة ثقة وكونه أحسن حديثاً من الحارث لا يدل على أن الحارث غير ثقة بل مقارنته بعاصم تدل على كونه ثقة، وهذا كما تقول مثلاً مالك^(١) أحب إلى من عبد الله بن وهب أو أحمد بن حنبل أفضل من ابنه عبد الله فإن مثل هذا لا يضر مطلقاً لأنه من المعلوم أن الثقات متفاوتون في الضبط والإتقان رغم عدالتهم وعلمهم ومعرفتهم، وأغلب رواة الصحيح على هذا النمط فليسوا كلهم في روايتهم عن الأصل في طبقة واحدة من الإتقان والضبط، والمراد بقولي : عن الأصل أن أصحاب الزهري مثلاً خمس طبقات فالطبقة الأولى مثل مالك وهي الملازمة له في السفر والحضر، أعلى وأرقى وأحفظ لحديثه من الطبقة الثانية التي لم تلازمه إلا قليلاً مثل الأوزاعي مثلاً، وحديث الطبقتين مخرج في الصحيح وكل من مالك والأوزاعي ثقة مع أنك تقول حديث مالك أفضل وأصح من حديث الأوزاعي، نظراً لما علم من ملازمة مالك للزهري ومعرفته بحديثه وعدم وجود ذلك في الأوزاعي وهكذا الأمر في الحارث مع عاصم بن ضمرة فإن من قال كنا نعرف فضل حديث عاصم على الحارث يريد به هذا لا غير لأن كلا منهما روى عن الإمام عليه السلام، فلعل عاصماً كان أتقن وأحفظ لحديثه عنه من الحارث فبالعبارة ليس فيها تضعيف مطلقاً لا من قريب ولا من بعيد (وأما) عدم رواية يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لحديثه فلا يدل أيضاً على الجرح وربما كان ذلك لأجل مذهبه في التفضيل، والجرح المبهم لا يقبل لأجل هذا، لعدم بيان سببه . وإن ترك حديثه يحيى وعبد الرحمن فقد أخذه

(١) لا، قل كما قالوا فإن التراجم كلها مشحونة بمثل هذه المفاضلة حتى بين مالك والثوري والكبار المجمع على ثقتهم.

غيرهما وهم الجمهور كما تقدم، على أن يحيى رجع عن ذلك فيما يظهر من قول عمرو بن علي: غير أن يحيى حدثنا يوماً عن شعبة عن أبي إسحق عن الحارث ينعني عن علي « لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر » فقال هذا خطأ من شعبة، حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث عن عبد الله وهو الصواب، وهذا يدل على أنه صالح الحديث عنده لأنه لو كان ترك حديثه لأجل الكذب لأضرب عن روايته بالمرّة ولما استصوب شيئاً منها كما هو معلوم (وأما) قول أبي خيثمة كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحق سمعت الحارث، فهذا لاعلاقة له بالحارث مطلقاً وذكره في ترجمة الحارث لا يفيد شيئاً وإنما هو في شأن أبي إسحق السبيعي الراوي عنه لأنه كان متهماً بالتدليس فكان يحيى بن سعيد لا يأخذ منه ما لم يصرح بسماعة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن أبا إسحق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث والباقي كتاب، فلعل أبا إسحق كان يأتي عند الأداء بعبارة توهم أن التحمل للجميع كان سماعاً، فاحتاط يحيى بن سعيد لأجل ذلك (وأما) قول الجوزجاني سألت علي بن المديني عن عاصم والحارث فقال مثلك يسأل عن ذا؟ الحارث كذاب فهو أبطل من أن يشتغل برده لأمرين (الأول) أن حال الجوزجاني معروف مع أشياخ الإمام فلا يآلو جهداً في جرحهم وذكر مثالهم بل كان يتقول فيهم بالهوى والعصبية من غير دليل ولا برهان ولا يبعد أن يكون كاذباً^(١) فيما نقله عن ابن المديني، ويدل على تعصبه وخبثه أن علي بن المديني - على قوله - لم يطعن إلا في الحارث وسكت عن عاصم، فماله لم يتبع ابن المديني إلا في طعنه في الحارث ولم يقلده في سكوته عن عاصم؟! بل قال فيه: هو عندي قريب من الحارث وروى عن أبو إسحق حديثاً في تطوع النبي ﷺ ست عشرة ركعة في العباد الله!! أما كان ينبغي لأحد من الصحابة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكي هذه الركعات؟! إلى أن قال: وخالف عاصم الأمة واتفاقها فروى أن في خمس وعشرين من الإبل خمساً من الغنم، قال الحافظ في التهذيب، عقب هذا: تعصب الجوزجاني على أصحاب علي معروف ولا إنكار على عاصم فيما روى، هذه عائشة أخص أزواج النبي صلى الله

(١) بل هو الواقع كما قلنا سابقاً.

عليه وآله وسلم تقول لسائلها عن شيء من أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: سل علياً فليس بعجيب أن يروى الصحابي شيئاً يرويه غيره من الصحابة بخلافه، ولا سيما في التصوع. وأما حديث الغنم فلعل الآفة فيه من بعد عاصم اهـ وإذا كان هذا شأن جرح النواصب مع بيان دليله فكيف يجرحهم المبهم الغامض الذي يرمونه رمياً من غير مراعاة ولا حياء فكأن من هذا على بال واحذر من الوقوع في شركهم (الثاني) أن طعن ابن المديني كطعن غيره سواء، غير مبين ولا مفسر فلا يؤثر مطلقاً، وقد يكون يريد به ما أراد الشعبي من تكذيبه في الرأي والمذهب وحيث احتمل كلامه هذا وذاك سقط عن مرتبة الاعتبار (وأما) قول عثمان الدارمي عقب حكايته لتوثيق ابن معين للحارث: ليس يتابع ابن معين على هذا، فبطلانه يظهر لك مما سبق من توثيق غير ابن معين له، فالدارمي قال هذا عن غير تدبر (وكذلك) قول الحافظ في التهذيب عقب حكايته لقول الذهبي: والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره: لم يحتج به النسائي وإنما خرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة وآخر في اليوم واللييلة متابعة، فإن هذا تعقب غير جيد لأن الغرض بذلك حاصل، وتخريج حديثه على ذلك الوجه كاف في رد جرحهم له بالكذب، لأن الكذاب لا يصلح لمتابعة ولا اعتبار، وتخريج أحاديث الراوى في المتابعة والشواهد يدل على صلاحه وحسن حاله (وأما) قول أبي زرعة لا يحتج بحديثه فهو كالأقوال السابقة في غموضها وإبهامها، فنصيبه كنصيبها في الرد وعدم الالتفات والعمل على خلافه (وقول) أبي حاتم: ليس بالقوى، والدارقطني: ضعيف، تجريح هين لا يضر وبما قررناه سابقاً وذكرناه من ثناء الناس عليه يظهر ضعف القولين (وأما) قول ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، فلم يظهر لنا ما رواه الحارث منكراً مخالفاً للثقات، ولعله تبع في هذا الجوزجاني الناصبي وأمثاله، كما تبعه في طعنه في عاصم بن ضمرة من غير دليل ولا برهان، والدعاوى إذا لم يقم عليه دليل أبناؤها أدعياء (وكذلك) قول ابن حبان: كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث، فإنه كقول ابن عدى، وابن حبان له مبالغات كثيراً ما يقعق بها كما قال الذهبي، وهى لا تحتوى على طائل. وهذا منها فإن الغلو في التشيع غير مضر إذا ثبتت العدالة وظهر الصدق، وقد وثق أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم

أبان بن تغلب مع كونه كان غالباً في التشيع، قال الذهبي في ترجمته: فلقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والاتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة، وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلوردد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة، إلى الخ ما قال. ولهذا قال الذهبي في صدر ترجمته شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته اهـ لأنه لا تلازم بين العدالة والملكة المانعة من الكذب والاختلاق، وبين العقيدة والرأى الذى يختاره الإنسان ويرضاه لنفسه، نعم إذا كان صاحب هذا ممن يجوز الكذب ويراه حلالاً فى عقيدته فهذا لا يلتفت إليه مطلقاً، ومثل هذا ساقط عن درجة الاعتبار بالمرة، لأنه فاسق كافر يحل ما حرم الله ورسوله وعلم لكل مسلم بالضرورة، وهذا معلوم كامن فى نفس كل ذى فقهة. وقولهم إن التشيع والغلو فيه بدعة غير مسلم إذا لم يكن ذلك مصحوباً بالنيل من الشيخين وشتم من ثبتت عدالته من الصحابة وظهر كمال إيمانه بسلامة أعمال جوارحه الظاهرة من قتل وظلم وشرب للخمر وبغى على الإمام، لأن الشيعى الذى يفضل علياً عليه السلام على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما لم يأت بما لم يسبق إليه ولا أحدث ما كان منكراً فى خير القرون حتى يقال إنه مبتدع، بل له فى قوله سلف صالح من خير القرون وهم العدد الجم من أفاضل الصحابة الذين كانوا يفضلون علياً عليه السلام على الجميع بإطلاق البدعة على الشيعى من هذه الناحية غير جيد، بل فاسد غير صحيح (وأما) قوله: واهياً فى الحديث فهو أبطل من الأول، ولم يجد ابن حبان دليلاً على قوله هذا إلا كون الحارث روى عن على «لا يفتحن على الإمام فى الصلاة» مرفوعاً، وهذا إن سلم قللاً يدل مطلقاً على الضعف فى الرواية، لأنه ليس معنى كون الراوى ثقة ضابطاً أن تكون مروياته كلها صواباً هذا لا يقوله أحد، وإنما معنى ذلك أن يكون صوابه أكثر من خطئه وضبطه أكثر من وهمه، لأن الإنسان لا يمكن أن يخرج عن طبيعته وأصل خلقته ولذا لا تجد إماماً من أئمة الحديث مهما علا قدره، لم يهم فى رواياته ولم يخطئ فى ضبطه، ولكن لما كان الضبط هو الأكثر والأغلب عليهم لم يلتفت إلى خطئهم ولم يؤثر فى

رواياتهم، وهذا أمر معروف مقرر في كتب الحديث، ولا أجد الآن نشاطاً لنقل نصوصها فارجع إليها لترى صدق ما أقول، ولتعلم أن علم الحديث إلهام، وإتقانه غير مكتسب، فإذا خضت غماره ونزلت إلى ميدانه ودخلت في حلبة فرسانه صرت تحكم وأنت في القرن الرابع عشر بما حكم به أهل القرن الثاني والثالث من غير أن ترجع إلى نصوص كلامهم، ولا أن تطلع على فحوى قولهم، ولهذا قالوا قديماً معرفة الحديث إلهام لو قلت له من أين هذا؟ لم يجد جواباً. مع أنه قال صدقاً وحكم حكماً صائباً، قذفه من قلبه المنور بنور الحكمة النبوية، والمقصود أن إتيان الراوى ببضعة أحاديث على غير وجهها لا يقدر فيه إذا كان الغالب عليه الضبط، وعكسه في غير الضابط لأغلب أحواله، فإنه قد يأتى بأحاديث مستقيمة في بعض الأحيان ولكن لكثرة وهمه وقلة ضبطه لم تبق الثقة في مروياته وصار أمر حديثه يحتاج إلى التقوية من متابع أو شاهد وكل هذا معروف لا نطيل بتقريره، والعجب من ابن حبان كيف يلصق التهمة بالحارث؟! ويدع كذاباً في السند ضعفه هو نفسه في الضعفاء وهو وهب بن حفص الحراني قال ابن حبان: روى عن الفريابي وأبى قتادة وكان شيخاً مغفلاً يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد وهو الذى روى عن عبد الملك بن إبراهيم الجدى ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ليس أحد يدخل الجنة إلا جرد مرد» الحديث قال ابن حبان: وهذا شيء حدث به ابن أبي السرى عن شيخ بن أبى خالد عن حماد، فبلغه فسرقه وحدث به عن عبد الملك الجدى متوهماً أنه قد سمع منه (قلت) ومع هذا كيف يحتج بروايته في تضعيف الحارث؟ ومن الذى يقدم على إثبات حديثه من أصله حتى يحتج به فى التضعيف؟! هذه والله غفلة من ابن حبان تضاف إلى ما صدر منه من أمثاله فحديث وهب بن حفص والعدم سواء من غير فارق بالمرة وابن حبان لم يصرح بكذبه الذى يقضى عليه بالترك والرمى فى زوايا الإهمال، وقد كذبه الحافظ أبو عروبة، وقال الدارقطنى كان يضع الحديث، ولو سلكتنا مسلك ابن حبان لضعفنا الحديث الذى ألصقه بالحارث من طرق أخرى غير التى ذكرنا، ولكن معاذ الله أن نصنع مثل صنيعه فنندع الكذابين الوضاعين الذين

يسرقون الأحاديث. فى حل، ونتهم الثقات العدول الذين قبل الناس حديثهم على أننا إن فعلنا ذلك فعلناه ومعنا الدليل والحجة فلا يلحقنا ما يلحق ابن حبان ولكن مع ذلك لا نقدم على مثل عمله، لأن كل الصيد فى جوف الفراء، فلم يدع لنا وهب بن حفص بوضعه وسرقته للحديث قولاً فى أحد سواه، ودون الوصول إلى اتهام الحارث بهذا الحديث مفاوز تنقطع فيها الاعناق، فوهب الوضع وحده مفازة لا يحيط بأطرافها أحد (والثانية) يونس بن أبى إسحق فإنه رغم مقامه المعروف فى الرواية من الثقة والعدالة فقد قال الإثرم سمعت أحمد يضعف حديثه يونس عن أبيه. وقال أيضاً: فى حديثه زيادة عن حديث الناس، وقال يحيى كانت فيه غفلة شديدة (والثالثة) أبو إسحق فإنه لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث وقد تقدم أنهم كانوا لا يقبلون منه عن الحارث إلا ما قال فيه سمعت فهذه علل قاذحة فى السند إلى الحارث قبل الوصول إليه، فلا يحكم به عليه إلا مع تعنت وتنطع ظاهرين، مع أننا مع وجود وهب الوضع لا ننظر إلى العلتين الأخيرين وقول الذهبى: إنما هو من قول على، يعنى أن الحديث موقوف غير مرفوع. إن كان ذلك ورد من طرق أخرى فمسلم وإلا فهو موضوع موقوفاً ومرفوعاً، يدل عليه ورود خلافه عن على عليه السلام فقد قال الحافظ فى التلخيص: وقد صح عن أبى عبد الرحمن السلمى قال: قال على عليه السلام: إذا استطعمك الإمام فاطعمه. والله أعلم (وأما) إنكارهم على الحارث حديث «أنين المريض تسبيح» فالجواب عنه كما قلنا سابقاً إن سلم أنه رواه فلا يلزم من ذلك ضعفه ثم إن فى الإسناد إليه من لا يعرف زيادة عن عننة أبى إسحق والحديث ورد من طريق أخرى فما يلحق الحارث بعدها شئ من النقد (قال) الخطيب فى التاريخ أخبرنى أبو بكر محمد بن المظفر بن على بن حرب المقرئ الدينورى نبأنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن شنبه القاضى نبأنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الحسين بن عثمان بن حبيب بن زياد بن ضبة البغدادى نبأنا صالح بن زياد السوسى أبو شعيب نبأنا حسين بن أحمد البلخى عن الفضل بن موسى السينانى عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنين المريض تسبيح وصياحه تهليل ونفسه صدقة ونومه على الفراش عبادة وتقلبه من جنب إلى جنب كأنما

يقاتل العدو في سبيل الله يقول الله لملائكته اكتبوا لعبدي أحسن ما كان يعمل في صحته فإذا قام ثم مشى كان كمن لا ذنب له « قال الخطيب : أبو شعيب ومن فوقه كلهم معروفون بالثقة إلا البلخي فإنه مجهول . فبرئ الحارث من التهمة والحمد لله .

فساد الطعن على الحارث

فصل وإذا قد تبين فساد طعنهم في الحارث وظهر بطلان جرحهم له إجمالاً وتفصيلاً فلا شيء بعده إلا العمل على توثيقه والاعتراف بعدالته وصدقه كما أثنى عليه الأولون وأخذوا بحديثه لا سيما من عاصروه ورووا عنه كالشعبي فإنه إذا أثنى معاصر على الراوى فلا يبقى لمن يأتي بعده قول في جرحه ولا رد لحديثه، لأنه مهما يبلغ في نقده ما يبلغ فلن يصل إلى درجة المشاهد المعاین وليس الخبر كالمعاينة . وبعد هذا البيان الذى أملىناه فى هذه الأوراق اليسيرة، لا يبقى لناقد ينظر بعين الإنصاف فى خلال سطورها شك فى صحة حديث الحارث، وأنه حجة فى الأحكام لا يعذر من رده وأعله به . لا سيما وقد احتجوا بأحاديث من لم يبلغ من درجة الحارث العشر، بل صحح الشيخان وغيرهما لقوم رموا بالكذب واعترفوا بالوضع ولا جرح أعظم من هذا عند أهل الحديث، ولكن ربما تستغرب من هذا القول وترى فيه بعض المبالغة بل أعظم المبالغة لأنه لم يطرق سمعك شيء يدل على صحته وصدقه، كما أنك ستقول لا محالة وأنت ممن لم يخبر هذا العلم ولا اطلع على خباياه - كيف يكون الحارث صحيحاً مقبولاً مع ما قيل فيه وذكرته عنه من تكذيب الناس له . ولبیان هذا كله عقدنا خاتمة الكتاب لنذكر فيها بعض الأمثلة التى يظهر بها أن الحارث أعظم مقاماً وأحسن حالاً من بعض رجال الصحيح وليعلم أن تصحيح حديث الحارث ليس بأغرب ولا أعجب من تصحيح حديث أولئك مع ما قيل فى حقهم من الطعن الجارح والسب القادح وإليك الخاتمة .

الخاتمة

ونبدأ فيها بذكر من رمى بالكذب والاختلاق وتحريف الأحاديث على حسب هواه واعترافه بوضع ما كان يهواه، من رجال الصحيح وكل ذلك لم يتهم به الحارث ولا طعن فيه بسببه جراح، فنقول (منهم) إسماعيل بن عبد الله بن أويس أبو عبد الله بن أبي أويس روى له خم د ت ق واحتج به الشيخان قال يحيى بن معين قى رواية: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وقال فى أخرى: مخلص يكذب، ليس بشيء، وقال النصر بن سلمة المروزي: ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وقال ابن معين أيضاً: ابن أبي أويس يسوى فلسين، وقال الإسماعيلي فى المدخل كان ينسب فى الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره، وقال بعضهم جانبناه للسنة. وقال سيف بن محمد: إن ابن أبي أويس كان يضع الحديث وقال الحافظ فى التهذيب: وقرأت على عبد الله بن عمر عن أبي بكر بن محمد أن عبد الرحمن بن مكى أخبرهم كتابة أنا الحافظ أبو طاهر السلفى أنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقلانى أنا الحافظ أبو بكر بن محمد بن غالب البرقانى ثنا أبو الحسن الدارقطنى قال ذكر محمد بن موسى الهاشمى وهو أخذ الأئمة وكان النسائى يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال: حكى لى سلمة ابن شبيب قال ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لى الحكاية حتى قال: قال لى سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل ابن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم، قال البرقانى قلت للدارقطنى: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه يعنى بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خزابة، قال الحافظ وهو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة (قلت) والحق مع النسائى فإن أبلغ ما يدل على الكذب اعتراف صاحبه به، وقول الحافظ فى الدفاع عنه: لعل ذلك كان فى شببته ثم انصلح، لا يصلح للدفاع عنه مع الاعتراف بالوضع، وحتى لو صلح فلا يكون ذلك مبرراً لأن يكون من رجال الصحيح المحتج بهم وقد صدق عليه المثل العامى القائل

(من الصومعة إلى قاع البئر) لكنه بالعكس فمن الدرك الأسفل في الجرح إلى الذروة العليا في التوثيق، وكل هذا تصرف ينافي الاحتياط، وقول الحافظ أيضاً: وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجاً عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات فمردود أيضاً بما ذكره الحافظ نفسه في مقدمة الفتحة من كون البخاري أخرج له حديثين مما تفرد به، ومن يدرينا لعل ذينك الحديثين مما كان يضعه لأهل المدينة، فحال الكذاب الوضاع لا يطمئن إليه القلب واعتذر الحافظ أيضاً عن الصحيح بأن إسماعيل بن أبي أويس أخرج للبخاري أصوله وأذن له أن ينتقى منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، قال: وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله والجواب عن هذا: هو أن هذا ينفع لو لم يكن إسماعيل كذاباً وضاعاً وأما مع الوضع والاعتراف به فلا ينفع، ومن لنا بأن تلك الأصول التي أخرجها من سماعته ورواياته، وكلا الأمرين محتمل في شأن المتهم ولكن مع الاعتراف يترجح جانب الوضع والكذب كما هو حال إسماعيل، على أننا نقول إن صنيعة مع البخاري مشعر بأن تلك الأصول كذب لأنه لكون الراوي لا يروي من حديثه إلا ما رواه عنه الآخر إلا كونه جاهلاً سارقاً يخاف إن رواه من غير تمييز من أهل الفن أن يفتضح بين الناس، ومن أعجب ما ترى قول الحافظ عقب هذا القول: وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به، فإن هذا حال الضعفاء المتروكين، وأما رجال الصحيح بحق فيجلون عن أن يكون حديثهم صحيحاً في موضع، ضعيفاً غير حجة في موضع آخر، والحق يابى إلا أن يظهر نفسه، فرغم كون الحافظ أغمض عينيه عن الحق الواضح في شأن إسماعيل لأجل هيبة الصحيح، لم يجد بداً من الإفصاح بما يدل على الحق الذي ينبغي اتباعه من غير أن يشعر. والحق أن ابن أبي أويس ضعيف متروك ولو كان نصف الصحيح مروياً من طريقه، وبعد هذا فمن أحسن حالا وأتقى وأنظف رواية وديناً؟! إسماعيل الكذاب المعترف بالوضع؟ أم الحارث الثقة الذي لم يظهر منه حرف واحد يدل على الكذب بل لم يطعن فيه أحد بما طعن به في إسماعيل. والحمد لله رب العالمين (ومنهم) حريز بن عثمان المبتدع الضال روى له خ ٤ وهذا الرجل فاسق لا دين له، لأنه كان يلعن علياً عليه السلام في كل يوم سبعين مرة وأين العدالة من التهجم على من أثنى عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم،

وشهد لمن أبغضه بالنفاق ولمن أحبه بالإيمان بل قال الرسول عليه الصلاة والسلام «سبناب المسلم فسوق» وهذا فى مطلق مسلم فكيف بمن قال له «لا تحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» وقال «من كنت مولاه فعلى مولاه» وهل العبدالة إلا الملكة المانعة عن الوقوع فى المحرمات والمآثم، وأى محرم أعظم وإثم أفحش من لعن على بن أبى طالب عليه السلام الذى شهد له الرسول بالجنة، ومحبة الله له، بل لعن مطلق مؤمن حرام بإجماع الأمة وعدوه من الكبائر، مع أنهم اشترطوا فى العدل ألا يرتكب ما فيه خوارم المروءة من المباحات فضلاً عن الصغائر، فكيف بمن يرتكب الكبائر المحرمة إجماعاً ويتهجم على من عظم الله حرمة على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل حبه إيماناً وبغضه نفاقاً. فحرز غير ثقة ولا عدل ولا كرامة وهو فاسق على حسب القواعد التى يدين بها المسلمون كافة فى مشارق الأرض ومغاربها، ولا يقول بعدالته فى الدين إلا من لم ينور الله قلبه بنور الإيمان (وربما) تقول إنما أخرجوا حديثه فى الصحيح لأن أبا اليمان قال كان حرز يتناول رجلاً - يعنى علياً عليه السلام - ثم ترك وكذلك حكى على بن عباس رجوعه عن النصب. والجواب عن هذا ما قاله ابن حبان فى ترجمة حرز من الضعفاء: إن ذلك غير محفوظ عنه يعنى الرجوع عن النصب ولعن على عليه السلام، وإنما المعروف من حاله هو الفسق والفجور والتجهم على مقام سيد الصحابة رضى الله عنه، وهذا وحده كاف فى رد حديث هذا الفاجر أخزاه الله فكيف وقد ثبت كذبه فى الرواية وتحريفه للأحاديث الصحيحة على حسب هواه ومذهبه الخبيث، الأمر الذى يدل على أنه لم يكن عنده خوف من الله ولا حياة، بل كان فاسقاً فاجراً منافقاً كما شهد له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والمنافقون كذابون كما قال تعالى فى كتابه (والله يعلم إن المنافقين لكاذبون) ولذلك رد حديثه من تنبيه لأمرة وتركه زيادة عن كونه مبتدعاً داعياً لبدعته، قال إسماعيل بن عياش سمعت حرز بن عثمان يقول: هذا الذى يرويه الناس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلى «أنت منى بمنزلة هارون من موسى» حق، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو: أنت منى بمنزلة قارون من موسى، قلت عمن ترويه قال سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر (قلت) كذب عدو الله فإنه لم يسمعه إلا من شيطانه الذى أوحاه إليه، وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم كما قال الله تعالى. وقال الأزدي فى الضعفاء: إن حرز بن عثمان روى أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء على بن أبي طالب فحمل حزام البغلة ليقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأزدي من كانت هذه حاله لا يروى عنه، قال الحافظ في التهذيب: لعله سمع هذه القصة أيضاً من الوليد، قلت ويظهر من الحافظ أنه صدقه في دعواه أنه سمع ذلك من الوليد، مع أنه كذاب والله، وهب أنه سمع ذلك من الوليد فحاكيته له على ذلك الوجه يدل على فسقه سلمنا أن ذلك سمعه من الوليد، وهذا ممن سمعه؟! بل قال ابن عدي: قال يحيى بن صالح الوحاظي أُملى على حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً في تنقيص على بن أبي طالب رضى الله عنه لا يصلح ذكره، حديث معتل منكر جداً لا يروى مثله من يتقى الله، قال الوحاظي: فلما حدثني بذلك قمت عنه وتركتة، وقال غنجار قيل ليحيى بن صالح لم لم تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرة؟! وقال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقليل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤس آبائي وأجدادي، وكان داعية إلى مذهبه يتنكب حديثه أهو وبعد هذا فمن أتقى ديناً وأتقى رواية؟ الحارث الهمداني الذي لم يتهم بما يخل في دينه ومروءته؟ أم حريز الفاسق المبتدع الضال المجروح في دينه وروايته بالجرح القادح الواضح البين؟ فما أجدر حديثه أن يكون مع أحاديث الكذابين الرُضاعين في كتب الموضوعات والواهيات. ولكن هذا أمر يقضى منه بالعجب جداً ولا يجد الحائر فيه مخرجاً منه، فالناصبي الفاسق الذي يظهر فسقه وكذبه بالدلائل والبراهين يسمح له في كل ذلك ويقبل حديثه إلى أن يجعل في أعلى درجات الصحيح. والشيعي بمجرد اتهامه بحب على عليه السلام يترك حديثه وي طرح ويحذر منه، فهذا والله مالا يفهمه أحد، ومنهم عكرمة البربري فقد اتهمه بالكذب غير واحد، وقال ابن عمر لنافع لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس^(١) وقال مثله سعيد بن المسيب لبرد مولاة وقيدة على بن عبد الله بن عباس لكذبه على أبيه. وكان مع هذا خارجياً وعنه أخذ خوارج الإباضية من المغرب. ومع هذا كله احتج به البخاري وأصحاب السنن، والحارث لم يبلغ للطعن فيه إلى ما قيل في عكرمة فحديثه أولى بالاحتجاج، وقد أحسن مسلم في عدم الاحتجاج بحديث عكرمة جداً فإن من يتهمه العدد الجم بالكذب لا ينبغي أن يرتقى بحديثه لدرجة الاحتجاج لحصول

الشبهة بذلك العدد الجارح وإن ظهر توثيقه من جهة أخرى كما هو معلوم (ومنهم) الحسن بن مدرك السدوسي روى له خ س ق قال أبو داود كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد (ومنهم) أسيد بن زيد الجمال روى له خ قال النسائي: متروك وقال ابن معين: حدث بأحاديث كذب، وقال ابن عدى: لا يتابع على روايته وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث (ومنهم) أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر روى له خ ت ق قال الدارمي: متروك، وغير هؤلاء كثير لو تتبعناهم لطال المقام (وأما) من طعن فيه بالنكارة ورواية المناكير والوهم والغلط في الرواية والغلو في النصب فذلك أيضاً كثير جداً في الصحيحين وغيرهما من كتب الاحتجاج ومن نظر في كتب الرجال يقف على ذلك، بل من تتبع حال الرجال وجد أن ما قيل في الحارث من الطعن الذي ليس بمفسر، ومن رواية حديث أو حديثين منكرين قد قيل مثله أو أكثر منه في كبار الأئمة الذين اشتهر حالهم، بحيث لا يحتاج بعده إلى البحث عنهم مثل عبد الرزاق والشافعي وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم ممن استقر الأمر على توثيقهم وقبول خبرهم وعدم النظر فيما رموا به من الطعن والجرح.

وما ذكرته في هذه الخاتمة على سبيل المثال فيمن رموا بالكذب والطعن الجارح وروايتهم مع ذلك صحيحة عندهم، كاف في إزالة الخوف عن نفوس من يحجم عن الإقدام على تصحيح حديث الحارث والاحتجاج به بسبب ما قيل فيه من الجرح لأنه لا معنى للتوقف عن تصحيح حديثه بعد أن يرى أنهم صححوا حديث من هو أسوأ حالاً من الحارث واحتجوا به وأدخلوه في الكتب المجردة للأحاديث الصحيحة، على أن الإنسان لو عكس الآية وقلب القضية وجزم بضحة حديث الحارث وضعف حديث من ذكرناهم في الخاتمة لكان أقرب إلى الصواب بل لكان أتى عين الصواب المؤيد بالدليل والبرهان الذي لا يمكن نقضه بقاعدة من قواعد

(١) ويريد البدء أن يخرجوا هذا على لغة أهل المدينة في إطلاق الكذب على الخطأ أى أخطأ على ابن عباس ومن تتبع تفسير عكرمة عن ابن عباس تحقق كذبه، ومن ذلك كذبه الظاهر في تفسير قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) أن المعنى إلا أن تودوني في قرابتي فيكم لأنه ليس من قبيلة إلا وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم قرابة من جهة الأمهات والأصهار، وكذلك كذبه في تفسير قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) أنها في نساء النبي خاصة مع أن الله تعالى قال ويظهركم ولم يقل ويظهركن بنون النسوة، ومن تتبع ذلك عن عكرمة عرف كذبه وقطع به.

الحديث ولا الرجوع عليه بالضعف والتوهين، كما هو حال حديث ابن أبي أويس وحريز بن عثمان وعمران ابن حطان الملعون الذي لا يشك مسلم في كفره فضلاً عن عدالته وصدقه، وهو الذي مدح عبد الرحمن بن ملجم الملعون بتلك الأبيات التي يؤلم سماعها كل مسلم مع أن الرسول أخبر علياً بأن أشقى الناس الذي يضربه على هذه حتى يخضب منها هذه ومن مدح أشقى الناس بشهادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هل يبقى لأحد شك في كفره وارتداده، فإدخال حديث مثل هذا الكلب المحرم في كتاب من الكتب سبة وعار، بل ومحاربة لله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم من حيث لا يشعر الإنسان. ومعاذ الله أن يدخل في زمرة المسلمين فضلاً عن عدولهم وصالحيتهم من يعارض الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جهاراً من غير خشية ولا حياء فيسمى من سماه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شقياً بل أشقى الناس تقياً مقرباً من الرحمن. هذا ما لا يقوله مسلم بل ولا يخطر بباله.

والحمد لله على السلامة من الوقوع في مثل هذه التخططات المزرية ونحمده سبحانه كثيراً أن وهب لنا فرقانا ونوراً يهدينا إلى سواء السبيل ويخرجنا من الظلمات ودياجريها إلى أنوار الحق البين الظاهر وإن كان ذلك في نظر الهالكين الواقعين في الظلمات ليس بنور ولا فرقان. لأن العبرة عندنا والحمد لله بمن نور الله بصيرته وأخرجه إلى ما أخرجنا إليه من الحب الصادق للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وحزبه الصادق في اتباعه الذي يورث البصيرة المنورة التي تهتدي إلى الحق ولو كانت الجماهير على خلافه من أول الدنيا. وذلك أعز ما يطلبه المهتدون. وأنفس ما يتنافس فيه المتنافسون. ودعك من قوم يعرفون الحق بالرجال ويدورون مع الناس في الأقوال والأفعال إن قالوا أخطأ فلان قال هو معهم أيضاً أخطأ فلان، وإن قالوا أصاب قال هو أيضاً أصاب، يتبع كل ناعق ويجيب كل داع، وقد قال الله تعالى (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله). وقد صدق الله فإننا ما رأينا أحداً ضل عن الحق وعميت بصيرته عن النور الواضح الجلي إلا باتباع الناس في كل أمورهم في خطئهم وصوابهم، يهاب أن يخرج من حظيرتهم بخلاف ما هم عليه أو أن يدخل فيهم بما ليسوا عليه. نعوذ بالله من حال الأشرار الأغمار. وهذا آخر الجزء الذي أملناه إملاء من غير مراجعة ولا مطالعة، إلا ما كان من بعض النقول اضطرت في تحقيق لفظها إلى مراجعة نصوصها، وكان ذلك في يوم الاثنين الرابع من جمادى الآخرة سنة سبعين وثلاثمائة وألف بغير طنجة والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه إلى يوم الدين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ أحمد بن الصديق للكتاب

الحمد لله ما ألهم وأنعم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد فإن من قرأ هذا الجزء المسمى بالمحور في عين من أنكر ثقة الحارث الأعور، لشقيقنا العلامة المحدث الواعية الناقد البصير بالعلوم الأثرية والروائية، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق، أبقاه الله وأدام توفيقه - وكان من أهل الفضل والإنصاف والتذوق لطعم التحقيق في العلوم بلا تعصب ولا اعتساف - علم أنه من العدول الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» ومن الطائفة المنصورة الوارد فيهم بالطريق المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك» بل يعلم أنه من آيات الله تعالى التي قال عنها في كتابه العزيز (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) فلئن كان الله تعالى قد نسخ آياته الباهرة في هذه الأمة من حفاظ الحديث ونقاد رجاله الذابين عنه في صدر هذه الأمة فهو سبحانه بفضلته وجوده لم يقطع عن هذه الأمة آياته في هذا الباب، بل أظهر منها في آخرها ما أظهر في أولها، وفي كل قرن من أمته صلى الله عليه وآله وسلم سابقون إلى الخيرات، ولولا وجود تعب ملم يتنا في هذه اللحظة، لأملينا في مدح هذا الجزء وتأيينه ما يفوق حجمه أو يماثله، على أن في كتابنا «فتح الملك العلي» وكتابنا «البرهان الجلي» ما فيه كفاية لتأييد هذا الجزء الشريف، والبحث المنيف، والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً آمين.

آزمو روز الأربعاء الفقير خادم الحديث والسنة النبوية
عشرة جمادى الثانية أحمد بن الصد
سنة ١٣٧٠ غفر الله له

تم بحمد الله كتاب
الباحث عن علل الطعن في الحارث

تصحیح ومراجعة اشراف
الأستاذ/ محمد أمان محمد بن على بن يوسف

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة فى علم الجرح والتعديل	٣
المحور فى عين من ردّ حديث الحارث الأعور	٦
الفتح الربانى فى الدفاع عن الحارث الهمدانى	٦
ثناء أئمة الجرح على الحارث	٧
من طعن فى الحارث من الأئمة	٨
الشعبى أول من فتح باب الكلام على الحارث	٩
خطأ قول الشعبى على الحارث	١١
الطعن فى الحارث وجرحه على نوعين	١٥
فساد الطعن على الحارث	٢٢
الخاتمة	٢٣
تقريظ أحمد بن الصديق	٢٩

رقم الإيداع : ٩٩ / ١١٠٢٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N

977-5437-63-6

تحتوى هذه السلسلة على

- ١ - التهاتى فى التعقيب على موضوعات الصنعانى
- ٢ - الباحث عن غلظ الطعن فى الحارث
- ٣ - الانتصار لطريق الصوفية الاخيار
- ٤ - التحذير من أخطاء النبلسى فى تعبير روبا فاطمة والحسن والحسين
- ٥ - الإعلان بما أخبر به النبى من احوال هذا الزمان
- ٦ - بيان نكت الناكث المتعدى بتضعيف الحارث

اطلبوا من مكتبة القاهرة بالأزهر
جميع مؤلفات السادة الغمارية

١٢ ش الصنادقية بالأزهر الشريف ت : ٥٩٠٥٩٠٩
١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت : ٥١٤٧٥٨٠